

المفوضية الأوروبية
الإدارة العامة للتنمية

العنوان البريدي:

Rue de la Loi 200
B-1049 Bruxelles

فاكس:

+32 2 299 25 25

بريد إلكتروني:

DEV-A5-FMB@ec.europa.eu

إنترنت:

[/http://ec.europa.eu/comm/development](http://ec.europa.eu/comm/development)

يجب تنفيذ البيان بصورة مترابطة في البرامج الإنمائية للجماعة وفي جميع البلدان النامية. وقد أفيد من هذه الدروس لدى إقرار بيان السياسة الإنمائية الجديد هذا وسيؤخذ كليا في الحسبان في التنفيذ المستقبلي لمساعدة الجماعة الأوروبية في جميع البلدان النامية.

تتبع التنفيذ في المستقبل

١٢٥. يجب على المفوضية وضع سلسلة أهداف قابلة للقياس لتنفيذ هذه السياسة وتقييم ما سيتحقق من تقدم بصورة منتظمة في التقرير السنوي حول تنفيذ السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية.

١٢٦. ستحرص المفوضية على أن يكون بيان السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية هذا هو المرجع الأول لتحديد أهداف ومبادئ الجماعة في تنفيذ جميع أشكال التعاون الإنمائي، وذلك لدى الدوائر المعنية فيها بعملية برمجة وتنفيذ المساعدة الإنمائية للجماعة.

١٢٣. ما تزال هناك ضرورة إلى إدخال تحسينات ومواصلة هذه التحسينات. على الصعيد الخارجي، سيكون للتنسيق والتوفيق مع المانحين الآخرين أثرٌ إيجابيٌّ كبير على تقديم المساعدة. وعلى الصعيد الداخلي، ستواصل المفوضية ترشيح الإجراءات، والدفع نحو توزيع أكبر للصلاحيات على المفوضين، وتوضيح العلاقات بين المفوضين والإدارة المركزية وتحسين نظم المعلومات. في هذا السياق، سيولى اهتمامٌ متزايد لجودة المشروعات منذ البداية، من خلال عملية معززة لدعم الجودة. وسوف يتطلب ذلك أيضاً إعادة التركيز على عددٍ محدود من المجالات (وعدد محدود من الأنشطة في المجالات المستهدفة) حسب البلد الشريك. وأثناء التنفيذ، ستستخدم أدوات المتابعة بشكلٍ أفضل، وعند انتهاء البرامج يجب دمج التقييمات بصورةٍ أوضح في عملية برمجة وتعريف المشاريع.

٦. المتابعة والتقييم

الدروس المستفادة من بيان السياسة الإنمائية سنة ٢٠٠٠

١٢٤. لقد سمح تقييمُ السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية سنة ٢٠٠٠ وتحليلُ أثر هذه السياسة على مساعدة الجماعة باستخلاص عددٍ من الدروس المهمة. منها، ضرورة أخذ الالتزامات الإنمائية الدولية الحديثة في الحسبان، كذلك التي أطلقت من منابر الأمم المتحدة، من جهة، والتقدم المحقق على صعيد أفضل الممارسات الإنمائية، كدعم الميزانيات وإعلان باريس، من جهةٍ أخرى. كما ظهر أن بيان السياسة الإنمائية كان يجب أن يحوّز على التزامٍ أوسع داخل المفوضية وأن يحظى بدعمٍ أكبر داخل البرلمان الأوروبي. وكان

والمنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة حيثما أدى هذا التعاون إلى قيمة مضافة.

١٢١. ستدفع الجماعة إلى تحقيق تقدم في مجال تحديد الخطوط العريضة للتدخل في البلدان الواقعة في أزمات أو الخارجة منها، مع الحرص على تكييف إجراءات تخصيص الموارد لديها وأشكال التدخل، والاهتمام للقدرة على التحرك السريع والمرن، بتشكيلة واسعة من أشكال التدخل.

٥. تقرير تقدم الإصلاحات الإدارية

١٢٢. في العام ٢٠٠٠، أطلقت الجماعة برنامج إصلاحات يهدف إلى تسريع تنفيذ المساعدة الخارجية للجماعة وتحسين جودة تقديم هذه المساعدة. كانت نتائج هذا البرنامج: (أ) تحسين البرمجة في إطار دورة مشروعات مترابطة موجهة أساساً إلى استئصال الفقر؛ (ب) إنشاء كيان موحد - هو مكتب تعاون المساعدة الأوروبية (EuropeAid - ليكون مسؤولاً عن تنفيذ المساعدة؛ ج) إطلاق عملية توزيع للصلاحيات أفضت إلى أن أصبح ٨٠ مفضلاً مسؤولين عن إدارة المساعدة؛ (د) تعزيز الموارد البشرية لتسريع تنفيذ المشروعات؛ (هـ) تحسين طرق العمل بالتوفيق وتبسيط الإجراءات، واستخدام نظم معلومات أكفأ وتدريب أفضل للموظفين؛ (و) تحسين الجودة من خلال إجرائية لدعم ومراقبة الجودة في مختلف مراحل إدارة المشاريع؛ وأخيراً، (ز) تنفيذ أسرع للمساعدة.

١١٥. سوف تستخدم الجماعة على الدوام نهجاً قائماً على النتائج يستند إلى مؤشرات أداء. وستتطور الشروط الموضوعية شيئاً فشيئاً لتصل إلى مفهوم "العقد" القائم على التزامات متبادلة يتم التفاوض عليها وصوغها بدلالة النتائج.

١١٦. شكّل نهج التمويل المركز ابتكاراً مهماً في السنوات الأخيرة. وقد أريد منه مدُّ نطاق هذا الدعم بالتركيز على تعزيز القدرات وإنشاء منظمات لديها الدراية العملية المطلوبة.

١١٧. إنّ خفض الدين تديراً ذو تكاليف إجرائية منخفضة مع ميل لدعم التنسيق والتوفيق بين المانحين، ويشبه هذا دعماً غير مباشر للميزانية. وبالتالي، يمكن أن يساعد البلدان على خفض درجة هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية.

١١٨. ستواصل الجماعة تقديم مساعدتها على شكل منح بالدرجة الأولى، وهذا يناسب بشكلٍ خاص البلدان الأفقر وذات القدرات الضعيفة على السداد.

١١٩. ولضمان أقصى فعالية ممكنة لهذه المساعدة، سيكون من المناسب تعزيز التآزر بين البرامج التي يدعمها بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وغيره من المؤسسات المالية وبين تلك التي تمولها الجماعة. ويلعب بنك الاستثمار الأوروبي دوراً متعاضداً في تنفيذ مساعدة الجماعة، وذلك من خلال الاستثمارات في شركات خاصة وعامة في البلدان النامية.

١٢٠. لزيادة فعالية المساعدة متعددة الأطراف، سوف تعزز الجماعة أيضاً تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

١١٣. وعندما تسمح الظروف، يكون دعم الميزانية هو الطريقة المفضلة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والضريبية وتنفيذ استراتيجيات لتقليص الفقر، في قطاعات معينة أو في برنامج للإنفاق العام. وسيسمح دعم الميزانية للبلدان المستفيدة بمواجهة نمو الميزانيات العاملة، وتشجيع التوفيق والتماشي مع السياسات الوطنية؛ وسيسهم في تقليص تكاليف صفقة المساعدة ويشجع النهج القائم على النتائج. وسوف تستلزم هذه البرامج مبدئياً تدخل المؤسسات المالية الدولية، التي يجدر التنسيق معها حول دعم الجماعة. على أن تحدّد بوضوح القيمة المضافة لمساهمة الإضافة للجماعة، وأي شروط إضافية. وستكون قدرات الإدارة المالية للبلدان المستفيدة موضع مراقبة لصيقة، وستعزز هذه القدرات.

١١٤. سيقدّم دعم الميزانية العامة حسب توصيات 'الممارسات السليمة' للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول مساعدات الميزانية، لا سيما فيما يتعلق بالتماشي والتنسيق والشروط. وسوف تسري توجيهات منح دعم الميزانية على جميع البلدان الشريكة وتعزز بوضع معايير محددة بوضوح وبمراقبة مؤشرات أوجدت لمراقبة فعالية هذه الطريقة في تقديم المساعدة.

١١٠. بالرغم من التقدم المحرّز في الالتزامات الأخرى المتصلة بترابط السياسات الإنمائية، ستولّى أهمية خاصة وعاجلة للالتزامات والأعمال المتصلة بالهجرة. في هذا المجال، ستسعى المفوضية جاهدةً لدمج مسائل الهجرة والمهاجرين في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وفي اتفاقيات الشراكة الموقعة مع البلدان المعنية وستحرص على تشجيع الربط بين الهجرة والتنمية، لجعل الهجرة قوةً إيجابيةً للتنمية. وستساعد البلدان النامية في ما تتبع من سياسات لإدارة تدفقات المهاجرين، وفي ما تبذل من جهود لمكافحة الاتجار بالبشر، صوناً للحقوق الإنسانية للمهاجرين.

٤. طرق متعددة لتقديم المساعدة حسب الحاجة والأداء

١١١. لدى الجماعة مجموعة كبيرة من طرق تقديم المساعدة الإنمائية، تتيح لها تلبية احتياجاتٍ مختلفة في سياقاتٍ متباينة. وهي موضوعة في متناول جميع البرامج الجغرافية والموضوعاتية وتشكل قيمةً مضافةً حقيقية للجماعة.

١١٢. يجب أن تدعمَ مساعدة الجماعة استراتيجياتَ تقليص الفقر أو ما يكافئها في البلدان الشريكة، سواءً أكانت مقدّمة في صورة مشروع أم برنامج قطاعي، داعمةً لميزانية عامة أم قطاعية. وسوف يتم اختيار طرق تقديم المساعدة الأنسب لكل بلد في مرحلة البرمجة، التي يجب أن تتماشى مع عملية إعداد السياسات القطاعية وتنفيذ الميزانيات الوطنية.

بأسهل مما تستطيع مؤسسات المساعدة التقليدية. ويجب أن يكون هذا النوع من المساعدة متماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية، وأن يسهم في الحوار مع البلدان ويهدف إلى دمج الصناديق في دورات الميزانية الخاصة بها.

١٠٨. يجدر بالتالي، في كل حالة على حدة، تقييم القيمة المضافة للمبادرات والصناديق العالمية بعد التشاور بين المفوضية والدول الأعضاء، وإن دعت الحاجة، البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بترتيبات الميزانية. وستضع المفوضية معايير تحديد مشاركة ومساهمة الجماعة في الصناديق العالمية. وستعطي الأولوية للمبادرات التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة توافرية السلع العامة العالمية.

٥،٣ ترابط السياسات الإنمائية

١٠٩. ستقوم المفوضية والدول الأعضاء بإعداد برنامج عمل من تنفيذ نتائج اجتماع المجلس في مايو/أيار ٢٠٠٥ المتعلقة بترابط السياسات الإنمائية. سيطرح هذا البرنامج أولويات عمل، ويحدد أدوار ومسؤوليات المجلس والدول الأعضاء والمفوضية ويحدد ترتيب تلك الأعمال وجدولها الزمني، وذلك لضمان أن تساعد السياسات غير المرتبطة بالتنمية البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستعزز المفوضية ما بيدها حالياً من أدوات، لا سيما تقييم الأثر والمشاورات مع البلدان النامية في مرحلة صوغ وتنفيذ السياسات، وتنتظر، إن دعت الحاجة، في إيجاد أدوات جديدة للإسهام في تعزيز ترابط السياسات الإنمائية.

الاستدامة البيئية

١٠٥. ستدعم الجماعة المساعي المبذولة من جانب البلدان الشريكة (الحكومات والمجتمع المدني) لدمج الشواغل البيئية في التنمية، ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاقيات متعددة الجوانب في هذا المجال^(١٩). وستساعد كذلك هذه البلدان على تطوير ما بحوزتها من وسائل للقيام بذلك. ويجب أن تؤخذ حماية البيئة في الحسبان في تعريف وتنفيذ جميع سياسات الجماعة، للترويج للتنمية المستدامة على وجه الخصوص.

الإيدز/السيدا

١٠٦. يتجسد الكفاح ضد الإيدز/السيدا، في جميع البلدان، بمبادرات تستدعي مشاركة جميع القطاعات والمؤسسات. ويظل يلزم مع ذلك دمج هذه الجهود في كثيرٍ من الأنشطة التي لا علاقة مباشرة لها بهذا المرض، وكذا في برامج العمل الموضوعية في إطار المساعدة القطاعية النوعية.

٤,٣ دعم المبادرات والصناديق الدولية

١٠٧. ستواصل الجماعة المساهمة في المبادرات العالمية التي لها علاقة مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية والسلع العامة العالمية. فالمبادرات العالمية والصناديق العالمية أداة قوية لإطلاق أعمال سياسية جديدة أو تعزيز تلك القائمة إن كانت مداها قاصراً. هذه المبادرات قادرة على توعية الرأي العام والحصول على دعمه

(١٩) الطقس والتنوع البيئي والتصحّر والمخلفات والمواد الكيميائية.

الديموقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق السكان الأصليين

١٠٣. سندافع عن الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الطفل بالشراكة مع جميع البلدان التي تتلقى مساعدة تنموية من الجماعة. ويجب إدراج هذه المسائل بصورة منهجية في الأدوات الإنمائية للجماعة عبر أوراق استراتيجية البلدان والأقاليم كافة. أما حماية حقوق السكان الأصليين في إطار التعاون فتقوم على مبدأ الحرص على إشراك المجتمعات المعنية بشكل كامل، وأن تعبر هذه بحرية عن موافقتها المسبقة بعد الاطلاع.

المساواة بين الجنسين

١٠٤. إن المساواة بين الرجال والنساء والمشاركة الفاعلة للجنسين في جميع جوانب التقدم الاجتماعي شرطان لازمان أساسيان لخفض الفقر. فلهذا الهم صلة وثيقة بخفض الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنمو الاقتصادي، هكذا يجب أن يفهم، وأن يُدمج في جميع جوانب التعاون الإنمائي. يمكن العمل على المساواة بين الجنسين بالسعي لضمان المساواة فيما بينهما في الموارد، امتلاكاً وسهولة تناول وإشرافاً، وأن يكون لكلٍ من الجنسين صوت في السياسة والاقتصاد.

٣,٣ تعزيز النهج النظامي التكاملي [mainstreaming]

١٠٠. تستلزم بعض المشاكل، فضلاً عن اتخاذ إجراءات وسياسات نوعية، نهجاً نظامياً تكاملياً من نوع [mainstreaming] لأنها تمس كذلك المبادئ العامة التي تسري على كل مبادرة وتستدعي جهداً في قطاعاتٍ متعددة.

١٠١. ستكون الجماعة، في جميع أعمالها، أكثر تنبهاً لتكامل المسائل الأفقية التالية: تعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والديموقراطية، والحكم الصالح، وحقوق الأطفال، وحقوق السكان الأصليين، والاستدامة البيئية، ومكافحة الإيدز/السيدا. هذه المسائل الأفقية هي بحد ذاتها أهداف، وهي كذلك عوامل أساسية لتعزيز آثار وديمومة التعاون.

١٠٢. ستعيد الجماعة إطلاق هذا النهج بنشر جميع الموارد التي بحوزتها بصورةٍ منهجية واستراتيجية (١٨). وقبل كل شيء، ستؤكد من أن خدماتها تمنح وسائل تنفيذ هذه السياسة. وستعمق الحوار مع البلدان الشريكة لتشجيع دمج هذه المسائل في السياسات الوطنية واستراتيجيات تقليص الفقر. وستشجع أيضاً إقامة شبكات خبرة ودعم فني.

(١٨) سوف تجري تقييمات ببنية استراتيجية وتحليلات أثر المساواة بين الجنسين بصورةٍ منهجية، ويشمل ذلك إطار دعم الميزانيات العامة ("تخصير الميزانيات") والميزانيات القطاعية.

٩٦. تهدف الجماعة إلى الإسهام في مبادرة «التعليم للجميع». أما أولوياتها فهي رفع مستوى التعليم الابتدائي والتدريب المهني ومعالجة عدم تساوي الفرص في التعليم. وسنولي اهتماماً خاصاً لتشجيع تعليم البنات والسلامة في المدارس. وسندعم تطوير وتنفيذ خطط قطاعية على المستوى الوطني، وكذلك المشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية حول موضوع التعليم.

التماسك الاجتماعي والتوظيف

٩٧. من منظور القضاء على الفقر، تهدف الجماعة إلى تجنب الإقصاء الاجتماعي ومكافحة أشكال التمييز، لا يهم ضد من. وستعمل على تشجيع الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية، لا سيما لمواجهة عدم المساواة بين الجنسين، والدفاع عن حقوق السكان الأصليين، وحماية الأطفال من تجار البشر والنزاعات المسلحة وظروف العمل السيئة والتمييز الذي يتعرضون له وتحسين وضع الأشخاص المعاقين.

٩٨. سندعم السياسات الاجتماعية والضريبية المصممة لتحسين المساواة. في المقام الأول، سيهدف العمل في هذا الاتجاه إلى دعم الإصلاحات الضريبية والأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية والنمو لصالح الفقراء وزيادة فرص العمل.

٩٩. التوظيف عاملٌ أساسٌ للتوصل إلى مستوى مرتفع من الترابط الاجتماعي. وستدعم الجماعة الاستثمارات التي تولد فرص عمل وتسهم في تنمية الموارد البشرية. وستدعم، في هذا المجال، هدف توفير عملٍ لائق للجميع حسب برنامج منظمة العمل العالمية.

التنمية البشرية

٩٣. يهدف إطارُ عمل الجماعة في مجال التنمية البشرية من حيث الصحة والتعليم والثقافة والمساواة بين الجنسين إلى تحسين حياة الناس حسب الأهداف الإنمائية للألفية، مع العمل على المستويات العالمية والوطنية. وستكون القوة الدافعة المحركة لهذا العمل مبدأ الاستثمار في البشر وترقيتهم، وتعزيز العدل والمساواة بين الجنسين.

٩٤. لن يكون في الإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يتحقق تقدّم في بتنفيذ الهدف الذي حدده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة حول الوصول الشامل إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولمكافحة التأثيرات المدمرة للإيدز/السيدا والمalaria والسل في البلدان النامية، سوف نضع خارطة طريق للأعمال المشتركة للاتحاد الأوروبي على أساس برنامج العمل الأوروبي. وستعمل الجماعة على التنفيذ الكامل لاستراتيجياتٍ تهدف إلى تحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإقامة روابط بين مكافحة الإيدز/السيدا وبين دعم هذه المسائل. وستهتم الجماعة كذلك للنقص الشديد في توفير الخدمات الطبية والتمويل العادل للصحة وتعزيز النظم الصحية للحصول على أفضل النتائج من النواحي الصحية ومن ناحية جعل الأدوية أيسر تناولاً على الفقراء.

٩٥. سوف تعزّز مؤشرات الأداء المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية بحيث تربط بشكلٍ أفضل بين الدعم القطاعي ودعم الميزانية العامة من جهة وبين التقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من جهةٍ أخرى وضمان تمويلٍ كافٍ للصحة والتعليم.

٩٠. في الشراكات الصعبة وحالات الدول الهشة أو الفاشلة، ستكون أولى أولويات الجماعة تحقيق الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات، بفضل التعاون مع المجتمع المدني والهيئات التابعة للأمم المتحدة. وتود الجماعة، على المدى الطويل، أن يتيحَ عملها للبلدان المعنية أن تتولى مصيرَها بنفسها وتواصل، بالشراكة مع هذه البلدان، إقامة مؤسسات وطنية شرعية وفعالة وسريعة الاستجابة، إلى جانب مجتمعٍ مدنيٍ نشطٍ ومنظم.

٩١. في البلدان المهددة تهديداً كبيراً بنشوب نزاعات، ستواصل الجماعة العمل على وضع خططٍ عالميةٍ تحتوي السياسات التي قد تفاقم تلك النزاعات وتلك التي قد تحد من خطر نشوبها.

٩٢. وستواصل دعمَ منع وحل النزاعات وتعزيزَ السلم، مع السعي لحل المشكلات التي تقوم على أساسها النزاعات العنيفة، لا سيما الفقر وتدهور حالة الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية وكذلك حالات عدم التساوي السائدة في توزيع هذه الموارد والوصول إليها، وضعف الحكم، والتعديات على حقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين. وستعزز كذلك الحوار والمشاركة والمصالحة بهدف تعزيز السلم ومنع اندلاع العنف.

٨٨. سوف تبقى الجماعة لاعباً أساسياً، بالتنسيق مع مؤسستي بريتون وودز، لدعم استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، بما في ذلك استراتيجيات تقليص الفقر، بالتحاور مع الحكومات المشتركة في هذه البرامج ومساعدتها مالياً. وستبقى الجماعة متيقظة جداً لتأثير الإصلاحات على النمو وتحسين مناخ ممارسة الأعمال التجارية، والاستقرار الاقتصادي بالمعنى الشامل وتقليص الفقر. وبوضعها النتائج في صلب حوارها، ستعمل الجماعة لتتولى البلدان المعنية هي زمام الإصلاحات بحق. وسيولى كذلك اهتمام خاص لتحسين إدارة الأموال العامة، وهذا أمرٌ أساس لمكافحة الفساد وتعزيز اعتبار كفاءة الإنفاق العام.

تجنب النزاعات وهشاشة الدول

٨٩. سوف تضع الجماعة، في نطاق الاختصاصات المختلفة لمؤسساتها، نهجاً عالمياً لتجنب هشاشة الدول والنزاعات والكوارث الطبيعية وغير ذلك من أنواع الأزمات. في هذا الاتجاه، ستضم الجماعة مساعيها إلى مساعي الدول الشريكة والمنظمات الإقليمية لتعزيز منظومات الإنذار المبكر وبناء القدرات المؤسسية والحكم الديموقراطي. وسوف تحسن الجماعة أيضاً، بالتعاون والتنسيق اللصيقين مع الهياكل القائمة للمجلس، قدرتها الذاتية على التعرف على النذر الأولى لهشاشة الدول وذلك بتطوير تحليل مشترك والمتابعة المشتركة مع المانحين الآخرين وتقييم أوضاع الدول الصعبة والهشة والفاشلة. وستضع الجماعة بقوة موضع التنفيذ، في جميع البرامج، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للالتزام الدولي الجاد بدعم الدول الهشة.

الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية.

٨٦. إنَّ التقدم في مجال حماية حقوق الإنسان والحكم الصالح والدمقرطة أمرٌ أساس لتقليص الفقر وإطلاق عملية تنمية مستدامة (١٧). ويجب أن يتمتع الجميع بممارسة حقوق الإنسان حسب الاتفاقيات الدولية. فاستناداً إلى هذا المبدأ ستشجع الجماعة احترام حقوق الإنسان لمصلحة الجميع، بالتعاون مع الدول وغير الدول من لاعبين في البلدان الشريكة. وستسعى الجماعة بنشاط للترويج لحقوق الإنسان، التي يجب أن تكون جزءاً تكاملياً من الحوار التشاركي حول الحكم الجاري داخل البلدان. ولتشجيع الحكم الصالح، ينبغي التصرف بطريقة براغماتية، حسب الوضع الخاص لكل بلد. وستشجع الجماعة بقوة، داخل البلدان، حواراً تشاركياً حول الحكم، في مجالاتٍ من قبيل مكافحة الفساد، وإصلاح القطاع العام، والوصول إلى العدالة وإصلاح النظام القضائي. هذا أساسي لبناء برامج إصلاح تقودها البلدان نفسها، في سياقٍ من الشعور بالمسؤولية وفي بيئة مؤسسية تحترم حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، ودولة القانون.

٨٧. لتحسين شرعية الإصلاحات التي تجريها البلدان وضمان المساءلة، ستسعى الجماعة لتكون هذه الإصلاحات موضع التزام سياسي على أعلى المستويات. ومن هذا المنظور، ستدعم الجماعة أيضاً اللامركزية والسلطات المحلية. وتعزيز دور البرلمانات، والسلامة البشرية للفقراء وتعزيز آليات وطنية التي يجب عليها إجراء انتخابات حرة ومنتظمة وشفافة. وستدافع الجماعة عن مبادئ الحكم الديموقراطي من الناحية المالية والضريبية والقضائية.

(١٧) تعرض رسالة ٢٠٠٣ بعنوان "الحكم والتنمية" تعريف وتصور الجماعة الأوروبية للحكم.

تنمية الريف والتخطيط الإقليمي والزراعة والأمن الغذائي

٨٣. إن تنمية الريف والزراعة أمران حاسمان للنمو ومكافحة الفقر. فلإطلاق الاستثمارات في هذين القطاعين، ستعتمد الجماعة على التخطيط الإقليمي الذي تقوده البلدان المعنية، ويكون تشاركياً ولا مركزياً وعقلانياً من الناحية البيئية. وسوف يتعين إشراك المستفيدين في تحديد الخيارات الاستثمارية وإدارة الموارد لدعم نشوء تجمعاتٍ تنموية، مع مراعاة قدرات النظم البيئية في الوقت نفسه. وكي تكون النتائج مستدامة، من المهم جداً تشجيع بيئةٍ سياسيةٍ مترابطة ومساعدة على جميع الأصعدة.

٨٤. ستواصل الجماعة العمل لتحسين الأمن الغذائي على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. وستدعم منهجياتٍ استراتيجيةٍ في البلدان ذات الضعف المزمن. وسيتم التركيز على الوقاية، وشبكات الحماية، وتحسين الوصول إلى الموارد ونوعية الغذاء وتطوير القدرات. وسيولى اهتمامٌ خاصٌ للأوضاع الانتقالية وفعالية المساعدة الطارئة.

٨٥. في المجال الزراعي، ستركز الجماعة على الوصول إلى الموارد (الأراضي، والماء، والأموال)، وتكثيف الإنتاج في ظروفٍ مستدامة على المدى الطويل (حسب الاحتياجات لا سيما في البلدان ذات الدخل الضعيف)، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، وإدارة المخاطر (في البلدان التي تعتمد على المنتجات الأولية). وللتأكد من إفادة البلدان النامية من التطور التكنولوجي، ستدعم الجماعة البحوث الزراعية على المستوى العالمي.

٨٠. تهدف الإدارة المتكاملة للموارد المائية كإطارٍ سياسيٍ لعمل الجماعة في هذا المجال إلى ضمان إمداداتٍ كافيةٍ بماءٍ الشرب ذي النوعية الجيدة، وما يناسب من تسهيلاتٍ صرفٍ صحيٍ ونظافةٍ للجميع، حسب الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف جوهانسبرغ. كذلك تهدف إلى إيجاد شروطٍ تكفل حماية الموارد المائية على المدى الطويل ووقف تدهورها المتواصل وتشجيع الاستخدام الرشيد للماء.

٨١. تسهم مبادرة الاتحاد الأوروبي في مجال الماء في تحقيق هذه الأهداف. العناصر الأساسية لهذه المبادرة هي تعزيزُ الالتزام السياسي بالعمل، وطرحُ مسائل الماء والصرف الصحي بشكلٍ أوضح في سياق جهود تقليص الفقر، وتعزيزُ الصيغ المثلى لإدارة المياه، وتشجيعُ التعاون الإقليمي والمحلي في مسائل إدارة المياه، والحثُ على المزيد من الاستثمار في هذا المجال.

٨٢. ثمة قطاعاتٌ ضخمة من السكان في البلدان النامية لا تستطيع الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة وتعتمد على نظم غير كفوة ومكلفة لتوليد الطاقة في المنازل. وبالتالي، تهدف سياسة الجماعة أساساً إلى دعم بيئةٍ مؤسسية ومالية سليمة، وإلى التحسيس، وتطوير القدرات، وجمع الأموال، لتحسين الوصول إلى خدمات الطاقة (بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة) الحديثة والرخيصة والمستدامة والفعالة والنظيفة من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي للطاقة وغيرها من مبادرات دولية ووطنية. وسنسعى كذلك لدعم تطور التكنولوجيا في مجال الطاقة والمواصلات وما شابه.

البنى التحتية والاتصالات والمواصلات

٧٧. ستسعى الجماعة للترويج، في مجال المواصلات، لنهج قطاعي مستدام، قابل للاستمرار على المدى الطويل. سيقوم هذا النهج على مبدأ تولي البلد الشريك مسؤولية نفسه وترتيب الأولويات من خلال استراتيجية تقليص الفقر أو ما يكافئها من استراتيجيات؛ وسيكون مضمونه تلبية احتياجات البلدان الشريكة وتحقيق السلامة على الطرقات ومعقولة التكاليف والفعالية والحد من الآثار السلبية على البيئة. يمر هذا عبر استراتيجية لتنظيم مواصلات قابلة للاستمرار من النواحي الاقتصادية والمالية والبيئية والمؤسسية.

٧٨. ستلبي الجماعة، في حدود الميزانيات المتاحة، الطلب المتزايد، في البلدان الأفريقية على الأخص، على زيادة حجم تمويل البنى التحتية من جانب المانحين، بما في ذلك البنى التحتية الاقتصادية، دعماً للجهود المبذولة للحد من الفقر. وسوف تتدخل الجماعة على مستويات مختلفة. ستكون نقطة الانطلاق على المستوى الوطني، مع ضخ الجزء الأكبر من المساعدة في استراتيجيات البلدان الشريكة، وتأمين توازن أمثل فيما بين الاستثمارات والصيانة. أما على المستويين الإقليمي والقاري، فستطلق الجماعة شراكة حول البنى التحتية، تشرك فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء مهمين آخرين، بما في ذلك القطاع الخاص. وستحظى الشراكات مع القطاع الخاص بالدعم.

٧٩. وستدعم الجماعة كذلك استخداماً متزايداً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لردم الهوة الرقمية. وستزيد أيضاً دعمها للبحوث المتعلقة بالتنمية.

لمكافحة التصحر من خلال الدمج الفعال لمسائل الإدارة المستدامة للأراضي في استراتيجيات البلدان النامية. فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الحراجية، ستدعم الجماعة الجهود المبذولة لمكافحة القطع غير المشروع للأشجار وتولي اهتماماً خاصاً لخطة العمل المسماة "شرطة وإدارة وتجارة الغابات" [FLEGT].

٧٦. فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، سوف تركز الجماعة جهودها على تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي في مجال التغير المناخي في سياق التعاون الإنمائي، بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء. وسيكون التكيف مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي في صميم دعم الجماعة للبلدان الأقل نمواً وجزر البلدان الصغيرة النامية. وستسعى جاهدةً كذلك لتشجيع الإدارة المستدامة للمنتجات الكيماوية والمخلفات، لا سيما بأخذ ارتباطها بالمشكلات الصحية في الاعتبار.

٧٣. سوف تعتمد الإجراءات النوعية إلى حدٍ بعيدٍ على خصائص البلدان الشريكة. فالبلدان الأشد فقراً، لا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان صغيرة الرقعة غير ذات المنفذ البحري والبلدان الجزر، تستلزم اهتماماً خاصاً على جانب العرض وتساعد قدرة القطاع الخاص على المنافسة.

٧٤. غالباً ما تكون العقبات التجارية كبيرة فيما بين البلدان النامية. وقد يخفضها التكامل الإقليمي. في حالة بلدان أفريقيا والكاريببي والباسيفيك، يساعد هذا التكامل أيضاً على تحضير اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs). وقد يكون من المفيد، لبلدان عدة، لا سيما التي يكون الاتحاد الأوروبي شريكها الرئيسي في التبادلات التجارية والاستثمارات، تقريب أنظمة السوق الأوروبية الموحدة.

البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٧٥. سوف تدعم الجماعة مساعي البلدان الشريكة لدمج البعد البيئي في التنمية وتساعد على تعزيز قدراتها على تنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وستولي الجماعة أهمية خاصة لمبادرات حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها إدارة مستدامة، لا سيما كمصدر دخل ووسيلة للمحافظة على وتطوير الوظائف ومصادر الدخل الريفية والسلع والخدمات البيئية. لهذه الغاية، سوف تشجع الجماعة وتدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وتشارك وتساهم مادياً كذلك في المبادرات والمنظمات الأوروبية أو العالمية. ولسوف يسهم دعم اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي بصورة أكبر في وضع حدٍ لإفكار التنوع البيولوجي وتشجيع الأمن البيولوجي والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي. فيما يتعلق بضبط التصحر والإدارة المستدامة للأراضي، ستركز الجماعة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

المانحين. ويجب أن تشكل استراتيجيات تقليص الفقر الموجهة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو ما يكافئها من استراتيجيات وطنية، نقطة انطلاق هذا العمل.

٢,٣ مجالات عمل الجماعة

٧٠. يتقارب الدور الخاص والميزات النسبية للجماعة لتوجيه مساهمة الجماعة في مجالاتٍ معينة لها فيها تلك الميزات النسبية. لذلك ستعزز الجماعة معارفها التخصصية أكثر فأكثر وقدراتها في هذه المجالات. وستنتبه خاصة لخلق المعارف الضرورية على المستوى الوطني مع مراعاة عملية اللامركزية وتحمل البلدان الشريكة المسؤولية.

٧١. لتلبية احتياجات البلدان الشريكة، ستنشط الجماعة في المجالات التالية على وجه الخصوص، التي نحسب أن تمتلك في بعضها ميزة نسبية.

التجارة والتكامل الإقليمي

٧٢. سوف تساعد الجماعة البلدانَ الناميةَ في مجال التجارة والتكامل الإقليمي بتشجيعها نمواً متساوياً ومستداماً بيئياً، واندماجاً سلساً ومتدرجاً في الاقتصاد العالمي، وإقامتها علاقةً بين الاستراتيجيات التجارية واستراتيجيات تقليص الفقر وما يكافئها من استراتيجيات. أما الأولويات في هذا المجال فهي تعزيز المؤسسات وقدراتها، بحيث يتم تصميم وتنفيذ السياسات التجارية التكاملية السليمة بصورة فعالة، وكذا دعم القطاع الخاص كي يفيد من إمكانات التبادل الجديدة.

الدنيا من هذه البلدان التي واجهت مشاكلَ شبيهةً بتلك التي واجهتها البلدان ذات الدخل الضعيف.

٣. تلبية احتياجات البلدان الشريكة

١,٣ مبدأ التركيز مع المحافظة على المرونة

٦٧. سيرشد مبدأ التركيز الجماعة في برمجتها على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي، وهو أمرٌ حيوي لضمان فعالية المساعدة. وستطبق الجماعة هذا المبدأ في جميع برامجها الوطنية والإقليمية. ويستتبع ذلك، في إطار عملية برمجة مساعدة الجماعة، اختيارَ عددٍ محدودٍ جداً من مجالات العمل بدل تشتيت جهود الجماعة في عددٍ كبيرٍ من القطاعات. وسيتم هذا الاختيار على مستوى البلدان ومستوى الأقاليم لمراعاة الالتزامات في مجال الشراكة وتحمل المسؤولية والتماشي.

٦٨. ستحدد هذه الأولويات بحوارٍ شفافٍ ومعقٍ مع البلدان الشريكة على أساس القيام بتحليلٍ مشتركٍ وعلى نحوٍ يضمن التكاملية مع المانحين، لا سيما مع الدول الأعضاء. وستسمح المرونة الكافية في مجال البرمجة أيضاً بتلبية الاحتياجات الطارئة بسرعة.

٦٩. يتطلب برنامج عمل التوفيق أن يعمل المانحون معاً لدعم السياسات العامة القطاعية للبلدان الشريكة. وستساعد الجماعة البلدان الشريكة على لعب دور محركٍ في تطوير وتنسيق البرمجة متعددة السنوات لجملة المساعدات المقدمة للبلدان من مجموعة

٢,٢ معايير شفافية لتخصيص الموارد

٦٤. ضمن التوزيعات الجغرافية والموضوعاتية العالمية، حُصّصت الموارد ودُرس استخدامها لاحقاً وفق معايير قياسية وموضوعية وشفافة تقوم على الاحتياجات والنتائج. وسوف تؤخذ في الحسبان الصعوبات الخاصة التي واجهتها البلدان الواقعة في أزمات وتلك الخارجة منها للتو أو التي تعرضت لكوارث طبيعية، إلى جانب خصوصية مختلف البرامج.

٦٥. تشمل المعايير القائمة على الاحتياجات السكان والدخل الفردي ومدى اتساع رقعة الفقر، وتوزيع العائدات ومستوى التنمية الاجتماعية، بينما تشمل المعايير القائمة على النتائج التطور المتحقق على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتطور المتحقق في مجال الحكم الصالح والاستخدام الفعال للمساعدة، وخصوصاً الطريقة التي يستخدم بها البلد الموارد المحدودة في التنمية بدءاً بموارده الذاتية.

٦٦. يجب أن تعكس السياسة الإنمائية توزيعاً للموارد يأخذ في الحسبان أثر هذه الموارد على تقليص الفقر. لذلك يجدر إيلاء اهتمام خاص للوضع في البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل الضعيف، ضمن نهج يشمل كذلك المساعي المبذولة من حكومات البلدان الشريكة لتقليص الفقر، وأداء هذه الحكومات وقدرتها على امتصاص الضغوط. وستحصل البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل الضعيف على أفضلية في التوزيع الإجمالي للموارد. وربما تعين على الجماعة تحديدُ السائل التي من شأنها أن تتيح لها التركيز أكثر على البلدان الأفقر، لا سيما وفي المقام الأول أفريقيا. وربما تعين إيلاء اهتمام كافٍ للبلدان ذات الدخل المتوسط، لا سيما الشريحة

٦٢. تهدف سياسة ما قبل الانضمام، بقدر ما تعني البلدان النامية، إلى دعم أمل الانضمام لدى البلدان المرشحة و"ما قبل المرشحة"، وتهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى إقامة شراكة مميزة مع البلدان المجاورة، تقربها من الاتحاد وتعرض عليها حصة في السوق الداخلي للجماعة، مع دعم الحوار والإصلاحات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذه السياسات، وإن كانت تنصبّ بشكل واضح على التكامل، فهي تتضمن بصفة عامة جانباً تنموياً مهماً. فسوف تتيح جهود تقليص الفقر وأهداف التنمية الاجتماعية بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً وأكثر مساواة وبالتالي أكثر استقراراً في البلدان التي هي في الأساس بلدان نامية. من الأدوات التي يمكن أن توفر، عند الحاجة، مساعدة فنية ومالية دعماً لهذه السياسات، تبني أفضل الممارسات الإنمائية، لدعم فعالية الإدارة والتنفيذ. وستنفذ السياسات الموجهة لهذه الأدوات في إطار أوسع، حددته سياسة الجوار الأوروبية وسياسة ما قبل الانضمام، وسوف تشكل جزءاً تكاملياً من الأعمال الخارجية الأوسع للجماعة.

٦٣. تقدم البنية المقترحة لأدوات المساعدة لدى الجماعة، السياسية والأفقية (١٦)، الإطار المناسب للاستجابة لمختلف السياقات والظروف. في هذا الإطار، تكون البرامج الموضوعاتية، مساعدة متممة، وستعرّف على أساس قيمتها المضافة المميزة بالمقارنة مع البرامج الجغرافية.

(١٦) يستند اقتراح المفوضية المقدم للمجلس والبرلمان إلى ثلاث لوائح تنظيمية سياسية: هي سياسة الجوار والشراكة الأوروبية، والتعاون الإنمائي، والتعاون الاقتصادي مع الضم التمهيدي إلى الاتحاد الأوروبي، وثلاث أدوات أفقية: هي المساعدة الإنسانية، والاستقرار، والمساعدة المالية على النطاق الأوسع.

٥٩. يمكن توفير المساعدة الإنمائية بطرقٍ مختلفة يمكن أن تكون متتامة (مساعدة مرتبطة بمشروعات محددة، دعم برامج قطاعية، دعم الميزانيات القطاعية والميزانيات العامة، والمساعدة الإنسانية، وتقديم العون في مجال منع الأزمات، ودعم المجتمع المدني وتقديم الدعم من خلاله، والتقريب بين المعايير والقواعد والتشريعات، الخ) حسب ما هو أفضل لكل بلد.

٦٠. إن استئصال الفقر أمرٌ مهم في البلدان الشريكة ذات الدخل المتوسط كما في البلدان الشريكة ذات الدخل الضعيف. إذ تواجه البلدان ذات الدخل الضعيف والبلدان الأقل نمواً تحديات هائلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يقوم الدعم المقدم إلى البلدان ذات الدخل الضعيف على استراتيجيات لتقليل الفقر، وإيلاء الاهتمام اللازم لتوافر الخدمات الأساسية والوصول إلى هذه الخدمات، والأمن الغذائي، وتحسين الحكم والمؤسسات الديمقراطية.

٦١. ويظل دعم البلدان ذات الدخل المتوسط كذلك مهماً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فكثيرٌ من دول الشريحة المنخفضة من البلدان ذات الدخل المتوسط يواجه المصاعب نفسها التي تواجهها البلدان ذات الدخل الضعيف. وكثيرٌ من فقراء العالم يعيشون في هذه البلدان، التي تشهد حالاتٍ فاقعة من عدم المساواة وضعفاً في الحكم، ما يهدد استمرارية عمليتها الإنمائية. لذلك تواصل الجماعة تقديم مساعدة تنموية تقوم على الاستراتيجيات الوطنية لتقليل الفقر أو ما يكافئها من استراتيجيات. ويلعب كثيرٌ من البلدان ذات الدخل المتوسط دوراً مهماً في المسائل السياسية والأمنية والتجارية، وتنتج وتحمي سلعاً عامة عالمية وتعمل كعوامل استقرار إقليمية. لكنها كذلك عرضة للصدمات الداخلية والخارجية، وهي إما خارجة للتو من نزاعات أو تعاني من نزاعات.

٢. نهج مختلف باختلاف السياقات والاحتياجات

١,٢ الاختلاف في تنفيذ التعاون الإنمائي

٥٦. يجب تطبيق أهداف ومبادئ التنمية وتنفيذ التعهدات في مجال زيادة فعالية المساعدة (١٥) على جميع عناصر التعاون الإنمائي. وستستخدم الجماعة، في جميع البلدان النامية، أدوات ومنهجيات ستكون الأكثر فعالية لتقليص الفقر وضمان التنمية المستدامة.

٥٧. لا بد بالضرورة من أن يكون تنفيذ التعاون الإنمائي للجماعة نوعياً حسب البلد والإقليم، ومصمماً على قد كل بلد أو إقليم، وقائماً على الاحتياجات والاستراتيجيات والأولويات والأصول الذاتية للبلدان. فالتمايز ضرورة، آخذين في الاعتبار تنوع الشركاء والتحديات.

٥٨. إن أهداف التنمية أهداف بحد ذاتها. فالتعاون الإنمائي عنصر أساس لمجموعةٍ أوسع من الأعمال الخارجية، المهمة جميعاً والواجب أن تكون مترابطة مع بعضها البعض، وتدعم بعضها بعضاً، وأن تكون متوازية لا تابعة لبعضها البعض. وتشكل أوراق استراتيجية الجماعة حسب البلد والإقليم والموضوع أدوات برمجة في يد الجماعة لتعريف مجموعة السياسات هذه وضمان الترابط فيما بينها.

(١٥) المأخوذة في إطار إعلان باريس مارس/آذار ٢٠٠٥.

ستكون هي مساهمة الاتحاد الأوروبي في الأهداف الإنمائية الأعم للجماعة الدولية حول فعالية المساعدة. وستدعم الجماعة الأوروبية كذلك تعزيزَ تنسيق أعمال الإغاثة عند الكوارث والاستعداد لهذه الأخيرة، في إطار النظم والآليات الدولية القائمة، وكذلك لعب دور محرك في منظمة الأمم المتحدة في مجال التنسيق الدولي.

٥٢. خامساً، أنها عاملُ توصيل، في المجالات التي يكون فيها الحجم والوزن الحرج مهمين على نحوٍ خاص.

٥٣. سادساً، سوف تشجع الجماعة الديموقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح واحترام القانون الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص للشفافية ومكافحة الفساد. وإنّ لدى المفوضية خبرةً إيجابيةً في مجال تشجيع الديموقراطية وحقوق الإنسان وإعادة بناء الأوطان وسوف تتعمق هذه الخبرة.

٥٤. سابعاً، في تفعيل مبدأ مشاركة المجتمع المدني، ستتلقى المفوضية دعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، التي يتركز دورها خاصة في تسهيل الحوار مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى المحلي.

٥٥. إلى ذلك، سوف تسعى الجماعة جاهدةً لتحسين فهم الاعتماد المشترك للأطراف على بعضهم البعض وتشجيع التضامن بين الشمال والجنوب، وستولي الجماعة اهتماماً خاصاً لأنشطة التحسيس والتثقيف الإنمائي لمواطني الاتحاد الأوروبي.

٤٩. ثانياً، أنها تضمن، بدعم من الدول الأعضاء، ترابط السياسات الإنمائية في أعمال الجماعة^(١٤) في مجالات كالتجارة والزراعة والصيد وسياسات الهجرة، حيث يكون لسياسات الجماعة أثرٌ ملحوظ على البلدان النامية، وترويح هذا المبدأ على نطاقٍ أوسع. وباعتمادها على خبرتها الذاتية الحصرية في المجال التجاري، تمتلك الجماعة ميزة نسبية لمساعدة البلدان النامية الشريكة على دمج البعد التجاري في استراتيجيات التنمية الوطنية ودعم التعاون الإقليمي في حدود الممكن.

٥٠. ثالثاً، تشجيع أفضل الممارسات الإنمائية. فسوف تعمل المفوضية، بالتعاون مع البلدان الأعضاء، على تنشيط النقاش الأوروبي حول التنمية وتشجع أفضل الممارسات في مجال التنمية، كدعم الميزانية العامة والمساعدة في قطاعاتٍ معينة، حسب الحال، وتحرير المساعدة، واتباع نهج قائم على النتائج والتنفيذ اللامركزي للمساعدة. وبتعزيز قدراتها على التحليل، تصبح لديها الإمكانيات اللازمة للعب دورٍ فكريٍّ مركزيٍّ في بعض المسائل المتعلقة بالتنمية.

٥١. رابعاً، تسهيل التنسيق والتوفيق. فسوف تسهم الجماعة في وضع بيان باريس حول فعالية المساعدة الإنمائية موضع التنفيذ وستلعب دوراً محركاً يدفع الاتحاد الأوروبي إلى احترام التعهدات المأخوذة بباريس فيما يتعلق بتحمل البلدان النامية المسؤولية والتماشي والتوفيق والنتائج والمسؤولية المشتركة. وستواصل الجماعة ثلاثية الترويج للتنسيق التكاملية والترابط (3Cs)، التي

(١٤) في جميع المجالات الاثني عشر المحددة في نتائج اجتماعات المجلس في مايو/أيار ٢٠٠٥، والرسالة حول ترابط السياسات لصالح التنمية، الملحقة بهذه النتائج.

١. الدور الخاص والمزايا النسبية للجماعة

٤٦. في إطار ما منحتة المعاهدة المفوضية من صلاحيات واختصاصات، تلعب المفوضية دوراً واسعاً في التنمية. فوجودها الممتد في العالم كله، وقيامها بتعزيز ترابط السياسات الإنمائية، وما لديها من كفاءات وخبرات نوعية، وحقها في المبادرة على مستوى الجماعة، ودورها في تسهيل التنسيق والتوفيق وكذا طابعها الفوق وطني، كل ذلك هام. وتتميز الجماعة بميزة نسبية وبالقيمة المضافة التي تأتي بها، وهما ميزتان تشجعان التكاملية مع السياسات ثنائية الجانب للدول الأعضاء وللمانحين الدوليين الآخرين.

٤٧. سوف تسعى المفوضية، باسم الجماعة، لجلب قيمة مضافة من خلال الأدوار المشروحة أدناه.

٤٨. أولاً، الحضور العالمي. فالمفوضية موجودة في عدد من البلدان أكبر من عدد ما توجد به كبرى دولها الأعضاء، وفي بعض الحالات، تكون هي الشريك الأوحده من طرف الاتحاد الأوروبي ذا الوجود المرئي بالفعل. وهي تتمتع بسياسة تجارية موحدة، وبرامج تعاون تغطي تقريباً جميع البلدان والأقاليم النامية، وتقيم هي والبلدان الأعضاء حواراً سياسياً بينها وبين البلدان الشريكة. وتخدمها شبكة واسعة من الممثلين، ما يسمح لها بالاستجابة لأوضاع شديدة التنوع، من بينها أوضاع الدول الهشة، التي انسحبت منها الدول الأعضاء.

٤١. سوف يتعين إتمام سياسة الجماعة الأوروبية في مجال التعاون الإنمائي بسياساتٍ من جانب الدول الأعضاء في هذا المجال (١٣).

٤٢. سيكون الهدف الأساس للسياسة الإنمائية للجماعة استئصال الفقر في سياق التنمية المستدامة، لا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان، المعرفة في الجزء الأول. وسيُسعى، على مستوى الجماعة، لهذه الأهداف في جميع البلدان النامية وستطبق على مكّون المساعدة الإنمائية لجميع استراتيجيات تعاون للمجموعة مع البلدان الثالثة.

٤٣. ستطبق الجماعة كلّ المبادئ المحددة في الجزء الأول، لا سيما المبادئ المتعلقة بفعالية المساعدة: أي تحمّل الأطراف مسؤولياتها، والشراكة، والتنسيق، والتوفيق، والتماشي مع نظم البلدان المستفيدة، والتوجيه حول النتائج.

٤٤. ستعمل الجماعة أيضاً لصالح الترابط بين السياسات الإنمائية، مع التنبيه لأخذ أهداف التعاون الإنمائي في الحسبان فيما تنفذ من سياسات يمكن أن تؤثر على البلدان النامية.

٤٥. وستتبنى الجماعة، في جميع أنشطتها، نهجاً يهدف إلى إدماج المسائل ذات الامتداد الأفقي كذلك المذكورة في القسم ٣,٣ "تعزيز النهج النظامي التكاملية [mainstreaming]".

(١٣) يستند التعاون الإنمائي للجماعة الأوروبية إلى المواد ١٧٧ إلى ١٨٠ من معاهدة إنشائها.

السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية

يصف هذا الجزء الثاني من "الإجماع الأوروبي حول التنمية" السياسة الإنمائية الجديدة للجماعة الأوروبية، التي تنفذ الرؤية الإنمائية الأوروبية المشروحة في الجزء الأول بما أُوتِمتَ عليه الجماعة من موارد بموجب المعاهدة. ويحدد دور الجماعة وقيمتها المضافة، وكذلك الطريقة التي سيتم بها تفعيل الأهداف والمبادئ والقيم وترابط السياسات الإنمائية والالتزامات المحددة في هذه الرؤية المشتركة على مستوى الجماعة. وهو يحدد الأولويات التي ستترجم إلى برامج تعاون تنموي فعالة ومرتبطة على مستوى البلدان ومستوى الأقاليم. وسيكون هو دليل تخطيط وتنفيذ مكون المساعدة الإنمائية في كل أدوات واستراتيجيات الجماعة للتعاون مع البلدان الثالثة^(١٢). ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في السياسات الأخرى للجماعة التي تمس البلدان النامية، لضمان ترابط السياسات الإنمائية بعضها مع بعض.

(١٢) يقصد بـ "مكون المساعدة الإنمائية" مجموعة المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) كتلك المعروفة لدى لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٧. التنمية: إسهام في مواجهة التحديات العالمية

٣٩. إنَّ عمل الاتحاد الأوروبي لصالح التنمية، الموجة إلى استئصال الفقر في سياق التنمية المستدامة، يسهم إلى حدٍ بعيد في الحصول من عملية العولمة على أمثل النتائج وتوزيع أعبائها بصورةٍ أكثر عدلاً للبلدان النامية لمصلحة السلام والاستقرار العالميين، وتقليص عدم المساواة الذي هو أصل عددٍ كبير من التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم اليوم. من أهم التحديات التي يتعين على المجموعة الدولية مواجهتها اليوم هي العمل لجعل العولمة قوة إيجابية للإنسانية جمعاء.

٤٠. إن تقليص الفقر وتعزيز التنمية المستدامة هدفان بحد ذاتهما. فبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نعزز كذلك السلم والأمن على المستوى الجماعي والمستوى الفردي سواءً بسواء. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية ويكون هناك استئصال للفقر دون سلم ودون أمن ولن يكون هناك سلامٌ مستدام دون تنمية تشكل كذلك الردَّ الأنجع على المدى البعيد على الهجرة القسرية واللاشرعية والاتجار بالبشر. وتلعب التنمية دوراً أساسياً بترويج أنماط إنتاج واستهلاكٍ مستدامة تهدف إلى الحد من الآثار السيئة للنمو على البيئة.

للحد من الانتشار غير المضبوط للأسلحة الخفيفة وذات العيار الخفيف، طبق الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الاتجار المحظور بالأسلحة الخفيفة وذات العيار الخفيف وذخائر هذه الأسلحة. كما يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة مبدأ "مسؤولية الحماية". فنحن لا يسعنا البقاء مكتوفي الأيدي في وجه المذابح الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو غيرها من الخروقات الفاضحة للحق الإنساني العام وحقوق الإنسان. وسيدعم الاتحاد الأوروبي تعزيز دور المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية في عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك قدرتها على تنسيق المساعدة في مجال تجنب النزاعات.

٣٨. سوف يسهم الاتحاد الأوروبي في تعزيز البعد الاجتماعي للعولمة وفي خلق فرص عمل وظروف عمل لائقة للجميع. وسنسعى جاهدين لجعل الهجرة عاملاً إيجابياً في التنمية بالتشجيع على اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز مساهمتها في تقليص الفقر، ويشمل ذلك تسهيل نقل الأموال والحد من "هجرة العقول" الذي يقلل عدد الأشخاص المؤهلين. وسيلعب الاتحاد الأوروبي دوراً رئيساً في كبح طرق الاستهلاك والإنتاج غير المنسجمة مع التنمية المستدامة. وسنساعد البلدان النامية على تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف حول البيئة ونشجع المبادرات المتعلقة بالبيئة والمحاببة للفقراء. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي عزمه على مواجهة التغيرات المناخية.

تجاري متعدد الأطراف، ومنفتح، وعادل، قائم على قواعد تأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات البلدان الأكثر ضعفاً. وسيعالج الاتحاد الأوروبي مسائل المعاملة الخاصة والمميزة واضمحلال المنافذ التفضيلية لأجل تشجيع التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك بين البلدان النامية بعضها مع بعض. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل لأجل أن تمنح جميع البلدان المتقدمة منفذاً معفى من الرسوم الجمركية وغير مقنن بحصص (كوتا) لجميع منتجات البلدان الأقل تقدماً قبل انتهاء جولة الدوحة أو بصفة أكثر عمومية. وفي إطار إصلاح السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، سوف يحد الاتحاد الأوروبي إلى أقصى حد ممكن من الخلل القائم في التبادلات التجارية نتيجة إجراءات دعم القطاع الزراعي لديه وسوف يسهل التنمية الزراعية لدى البلدان النامية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي، حسب الاحتياجات الإنمائية، أهداف التفاوت بين الأطراف (asymmetry) والمرونة في تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء الاعتبار الواجب لأهداف تنمية البلدان التي وقّعت معها الجماعة أو ستوقع اتفاقيات حول الصيد.

٣٧. تشكل الاضطرابات الأمنية والنزاعات العنيفة جزءاً من أهم العقبات التي تقف في وجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالأمن والتنمية جانبان مهمان متتامان للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة. يسهمان، كل في نطاقه، في خلق بيئة آمنة وقطع دائرة الشر المتمثلة في الفقر والحرب وانحطاط البيئة وفشل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسوف يشدد الاتحاد الأوروبي، في إطار الجماعة والدول الأعضاء، حسب الاختصاص، الرقابة على صادراته من الأسلحة لتجنب ألا تستخدم الأسلحة المصنوعة في الاتحاد الأوروبي ضد المجتمعات المدنية وألا تفاقم التوترات أو الصراعات القائمة في البلدان النامية وسوف يتخذ إجراءات ملموسة

٦. ترابط السياسات الإنمائية

٣٥. إنَّ الاتحاد الأوروبي عازمٌ على اتخاذ تدابيرٍ لتشجيع ترابط السياسات الإنمائية في عددٍ من المجالات (١١). من المهم أن تدعمَ السياسات غير المعنية بالتنمية المساعي المبذولة من جانب البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيأخذ الاتحاد الأوروبي في الاعتبار أهدافَ التعاون الإنمائي في جميع السياسات التي يضعها والتي يمكن أن تؤثر على البلدان النامية. ولتجسيد هذا الالتزام، سيعزز الاتحاد الأوروبي على جميع المستويات الإجراءات والأدوات والآليات المتصلة بترابط السياسات الإنمائية، وسيضمن الموارد الكافية ويقدم أفضل الممارسات للإسهام في تحقيق هذه الأهداف. ويشكل هذا إسهاماً إضافياً مهماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦. يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة إكمالاً سريعاً وطموحاً ومحابياً للفقراء لجولة الدوحة للتنمية وتوقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs) بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاربيبي والباسيفيك EU-APC. وقد يتعين على البلدان النامية أن تقرّ إصلاح سياستها التجارية بما يتوافق وخططها الإنمائية الوطنية الشاملة. وسنقدم نحن مساعدة مالية إضافية لمساعدة البلدان الفقيرة على تطوير قدراتها التجارية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نمواً والأكثر ضعفاً. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل لفتح السوق بشكلٍ متدرج أمام صادرات البلدان النامية، مدعوماً بنظامٍ

(١١) تؤكد نتائج اجتماع المجلس في مايو/أيار ٢٠٠٥ أن الاتحاد الأوروبي عازمٌ على تنفيذ الأهداف الواردة في رسالة المفوضية حول ترابط السياسات الإنمائية في مجالات التجارة والبيئة والتغير المناخي والأمن والزراعة والصيد والبعد الاجتماعي للعلامة وتعزيز التوظيف وتحسين ظروف العمل والهجرة والبحث والابتكار ومجتمع المعلومات والنقل والطاقة.

توفير جميع مساعدات بناء القدرات من خلال برامج منسقة والاستخدام المتزايد لترتيباتٍ يشترك فيها عدة مانحين؛ وتوصيل أكثر من ٥٠٪ من المساعدة عبر النظم الوطنية، لا سيما زيادة نسبة ما نقدم من مساعدة في صورة دعم للميزانيات أو دعم قطاعي، وتجنب إنشاء وحدات تنفيذ جديدة للمشاريع، وخفض عدد المهام غير المنسقة إلى النصف.

٣٣. سوف يفيد الاتحاد الأوروبي من خبرات الدول الأعضاء الجديدة (في مجال إدارة التحوّلات، مثلاً) ويواصل تعزيز الدور الذي تلعبه هذه البلدان كمانحين جدد.

٣٤. يلتزم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ هذا البرنامج بتعاون وثيق مع البلدان المشاركة، والشركاء الإنمائيين الآخرين على المستوى الثنائي واللاعبيين متعددي الأطراف كالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وتجنب تكرار الجهود، وتعظيم أثر وفعالية المساعدة العالمية. وسوف يشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً كل ما يقوي صوت البلدان النامية في المؤسسات الدولية.

٣٠. حسب روح المعاهدة، يتعين على الجماعة والدول الأعضاء تحسين التنسيق والتكامل. أفضل طريقة لضمان التكامل هي تلبية أولويات البلدان الشريكة على المستويين الوطني والإقليمي. وسوف يدافع الاتحاد الأوروبي عن مبادئ التنسيق والتوفيق والتماشي،^(١٠) ويشجع البلدان الشريكة على أن تتولى بنفسها عملية التنمية، ويدعم أوسع مشاركة ممكنة، على مستوى مجموعة المانحين، في مجال برامج التوفيق الوطنية. وسيقوم الاتحاد الأوروبي، عند الحاجة، بوضع خطط طريق مرنة تحدد الكيفية التي تستطيع بها الدول الأعضاء فيه الاسهام في خطط ومساعي التوفيق في البلدان المعنية.

٣١. يلتزم الاتحاد الأوروبي بتشجيع تنسيق وتكامل أفضل بين المانحين بوضع خطط مشتركة متعددة السنوات، تقوم على استراتيجيات تقليص الفقر أو ما شاكلها من استراتيجيات لدى البلدان الشريكة وكذلك على إجراءات الميزانية لدى هذه البلدان، وآليات تنفيذ مشتركة، ويشمل ذلك إجراء دراسات مشتركة، ووضع مهام مشتركة للمانحين، واستخدام آليات تمويل مشتركة.

٣٢. سوف يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً رائداً في تنفيذ التزامات إعلان باريس لتحسين تقديم المساعدة، وقد أخذ على عاتقه، من هذا المنظور، أربع التزامات إضافية:

(١٠) انظروا أيضاً نتائج اجتماع المجلس في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٤ تحت عنوان "تشجيع التنسيق والتوفيق والتماشي: مساهمة الاتحاد الأوروبي" [Advancing Coordination, Harmonization and Alignment: The Contribution of the European Union].

لبرامج قطاعية أو دعماً لميزانية قطاعية أو الميزانية العامة أو مساعدة إنسانية أو مساعدة لتجنب الأزمات أو دعماً للمجتمع المدني أو عبر المجتمع المدني أو تقريباً للمعايير والقواعد والأنظمة، الخ) حسب ما يكون الأكثر نجاعةً من هذه الطرق في كل بلد. وعندما تسمح الظروف، يجب أن تُستخدم المساعدة في الميزانية العامة أو الميزانية القطاعية بشكلٍ يعزز الشعور بالمسؤولية ودعم المساءلة والإجراءات الوطنية لدى الشركاء، وتمويل الاستراتيجيات الوطنية لتقليص الفقر (بما في ذلك تكاليف التشغيل المرتبطة بالميزانيات الصحية والتعليمية) وتعزيز الإدارة السليمة والشفافة للأموال العامة.

٢٧. البلدان الشريكة بحاجة إلى مساعدةٍ مستقرةٍ لأجل أن يكون التخطيط فعالاً. وبالتالي، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لآليات المساعدة الأكثر موضوعية والأقل عشوائية.

٢٨. يسهم خفض الدين كذلك في جعل تمويل التنمية أكثر قابليةً للتقدير. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بإيجاد حلولٍ مستدامةٍ لمشكلة العجز عن تحمّل أعباء الدين، لا سيما الديون متعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs)، وكذلك، عندما يكون هذا الأمر ضرورياً ومرغوباً للبلدان التي عانت من صدمةٍ خارجيةٍ والبلدان الخارجة من صراعات.

٢٩. سيشجع الاتحاد الأوروبي درجةً تحريراً أعلى للمساعدة من قيود توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا سيما المساعدة الغذائية.

النسبة المرتفعة لمساعدة الاتحاد الأوروبي التي تذهب لهذه الدول.^(٨) ويظل الاتحاد الأوروبي كذلك ملتزماً بدعم التنمية الموجهة إلى الفقير من البلدان ذات الدخل المتوسط (MICS)، لا سيما الشريحة السفلى من هذه البلدان، وسوف تتركز مساعدته الإنمائية لصالح البلدان النامية على تقليص الفقر، بأبعاده المتعددة، في سياق التنمية المستدامة. وسيولّى اهتماماً خاصاً للدول الهشة ويتامى المساعدات.

٢,٥ مساعدة أكثر فعالية

٢٥. لن تزداد المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي حجماً فحسب، بل ستصبح أفضل نوعاً. فستخفّف تكاليف صفقة المساعدة ويتحسن أثرها الإجمالي. وإنّ الاتحاد الأوروبي عازمٌ على العمل مع جميع شركاء التنمية لتحسين نوعية وأثر مساعدته، وكذا مزاوالات المانحين، ومساعدة البلدان الشريكة على استخدام تدفق المساعدات المتزايدة بشكلٍ أكثر كفاءة. وسينفذ الاتحاد الأوروبي التزاماته بزيادة فعالية المساعدة^(٩) في جمع البلدان النامية وسيعمل على متابعة هذا الأمر، لا سيما من خلال وضع أهدافٍ محددة للعام ٢٠١٠. وستكون المبادئ الأساسية في هذا الشأن، هي تحمّل البلدان الشريكة المسؤولية عن نفسها، وتنسيق وتوفيق مساعي المانحين التي يجب أن تبدأ من المستوى الميداني، والتماشي مع نظم البلدان المستفيدة، والتوجيه حول النتائج.

٢٦. يمكن تقديم مساعدة التنمية بطرقٍ مختلفة يمكن أن تكون متتامة (كأن تكون، مثلاً، مساعدةً مرتبطةً بمشروعات محددة أو دعماً

(٨) في العام ٢٠٠٣، خُصص ٧٦٪ وسطياً من مساعدة الاتحاد الأوروبي للدول ذات الدخل الضعيف، دون احتساب مساهمات الدول الأعضاء التي ضُمّت إلى الاتحاد في العام ٢٠٠٤ (حسب أرقام لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

(٩) إعلان روما في فبراير/شباط ٢٠٠٣ وإعلان باريس في مارس/آذار ٢٠٠٥.

٥. تقديم مساعدة أكبر وأفضل

١,٥ زيادة الموارد المالية

٢٣. تظل التنمية التزاماً طويل الأمد. ولقد تبنى الاتحاد الأوروبي رزنامةً رأى فيها وجوب أن تركز الدول الأعضاء ٠,٧٪ من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية من الآن وحتى العام ٢٠١٥، بهدف جماعي مرحلي يبلغ ٠,٥٦٪ من الآن وحتى العام ٢٠١٠؛ ويدعو الشركاء إلى أن يحذوا حذوه. فحسب هذه الالتزامات، يُفترض أن تتضاعف المساعدة السنوية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتتخطى ٦٦ مليار يورو في العام ٢٠١٠. (٧). وسيُنظر في إمكانية خفض جديد للديون، وكذلك إيجاد مصادر تمويل مبتكرة لزيادة الموارد المتاحة بصورة مستدامة يمكن تقديرها. سيخصص على الأقل نصف هذه الزيادة في حجم المساعدة لأفريقيا، مع المراعاة التامة لأولوية كل دولة عضو من حيث المساعدة الإنمائية. وسوف تخصص الموارد بطريقة موضوعية وشفافة تبعاً لاحتياجات البلدان المستفيدة وما تحقّقه من نتائج، مع أخذ الأوضاع الخاصة بعين الاعتبار.

٢٤. لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستظل الأولوية تُعطى للبلدان الأقل تقدماً وللبلدان ذات الدخل الضعيف (LICs)، كما يتبدى في

(٧) جاء في نتائج اجتماع المجلس في مايو/أيار ٢٠٠٥ أن "الدول الأعضاء التي لم تبلغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي [ODA/GNI] فيها بعدُ حدَّ ٠,٥١٪ تلتزم بالوصول إلى هذا الرقم من الآن وحتى العام ٢٠١٠، كل في إطار عملية تخصيص موارد ميزانيتها، بينما تلتزم الدول الأعضاء التي تخطت هذا الرقم بمواصلة جهودها في هذا السبيل. أما الدول الأعضاء التي ضُمت إلى الاتحاد بعد ٢٠٠٢ ولم تبلغ نسبة ODA/GNI لديها بعد ٠,١٧٪، فعليها أن تجهّز لزيادة قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية لديها، كل في إطار عملية تخصيص موارد ميزانيتها، لتصل إلى هذه النسبة في العام ٢٠١٠، بينما تلتزم الدول الأعضاء التي تخطت هذا الرقم بمواصلة جهودها في هذا السبيل. وتلتزم الدول الأعضاء ببلوغ نسبة ODA/GNI تعادل ٠,٧٪ من الآن وحتى العام ٢٠١٥، بينما تلتزم الدول الأعضاء التي بلغت هذا الهدف بالألا تنزل عنه، أما الدول الأعضاء التي ضُمت إلى الاتحاد بعد ٢٠٠٢ فعليها أن تجهّز لبلوغ نسبة ODA/GNI = ٠,٣٣٪ من الآن وحتى العام ٢٠١٥."

من خلال نظم واستراتيجيات وطنية، ما أمكنه ذلك، لتعزيز قدرات الدول الهشة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة الالتزام، حتى في أشد الأوضاع صعوبة، لمنع انهيار الدول.

٢١. في السياقات الانتقالية، سوف يشجع الاتحاد الأوروبي الربط فيما بين المساعدة العاجلة وإعادة التأهيل والتنمية على المدى الطويل. وسوف توجّه عملية التنمية في أوضاع ما بعد الصراعات باستراتيجياتٍ انتقاليةٍ متكاملة، تهدف إلى استعادة القدرات المؤسسية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين الأمن الغذائي والإتيان بحلول مستدامة للاجئين والنازحين، وبصورةٍ عامة، استعادة أمن المواطنين. وسوف يندرج عمل الاتحاد الأوروبي في إطار المساعي متعددة الأطراف، ومنها لجنة تعزيز السلم التابعة للأمم المتحدة، وسيهدف إلى إرساء مبادئ تحمل المسؤولية والشراكة.

٢٢. من الدول النامية ما هو ضعيف جداً في مواجهة الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية وتدهور البيئة والصدمات الاقتصادية الخارجية. وسوف تطبق الدولُ الأعضاء والجماعة الأوروبية تدابيرَ تهدف إلى تجنب الكوارث وتحسين جاهزية هذه البلدان لمواجهة هكذا كوارث، بهدف توسيع قدراتها على التكيف مع هذه التحديات.

المجتمع المدني الأوروبي كذلك في الاعتبار. لهذا الغرض، سيولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً للتعليم الإنمائي ورفع درجة وعي (تحسيس) المواطنين الأوروبيين بهذا الأمر.

٤,٤ المساواة بين الجنسين

١٩. إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة بحد ذاته أمرٌ لا بد منه، ليس هذا فحسب بل هو حقٌ إنسانيّ أساسي ومسالمةٌ عدالة اجتماعية، مثلما هو أداة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل بكين وبرنامج عمل القاهرة واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء. لذلك سيُدراج الاتحاد الأوروبي في جميع السياسات المتصلة بعلاقاته بالبلدان النامية عاملاً مهماً له صلة بالمساواة بين الرجال والنساء.

٥,٤ تدارك هشاشة الدولة

٢٠. ينوي الاتحاد الأوروبي تحسين عمله إزاء الشراكات الصعبة والدول الهشة، حيث يعيش ثلث فقراء الأرض. وسوف يكتف جهوده في مجال تجنب الصراعات.^(٦) وسيتخذ الإجراءات التي تهدف إلى تجنب هشاشة الدول من خلال إصلاح إدارة الشؤون العامة، وتنمية دولة القانون، ومكافحة الفساد وإنشاء مؤسسات وطنية قادرة على الاستمرار لمساعدة هذه الدول على أداء سلسلة من الوظائف الأساسية وتلبية احتياجات مواطنيها. وسوف يعمل الاتحاد الأوروبي

(٦) انظروا برنامج الاتحاد الأوروبي لتجنب الصراعات العنيفة، مجلس أوروبا غوتبرغ يونيه/ حزيران ٢٠٠١.

١٦. يعترف الاتحاد الأوروبي بالدور الحيوي الذي يلعبه المواطنون المنتخبون ديموقراطياً. وبالتالي، فهو يشجع زيادة مشاركة الجمعيات الوطنية والبرلمانات والسلطات المحلية.

٢،٤ حوار سياسي معمق

١٧. يشكل الحوار السياسي أداة مهمة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية. ففي إطار الحوار السياسي الذي تجريه الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي - المجلس والمفوضية والبرلمان - ، كلٌ في مجاله، سيكون احترامُ الحكم الصالح وحقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية ودولة القانون موضعَ تقييمٍ منتظمٍ للتوصل إلى فهمٍ مشتركٍ وتحديد إجراءات الدعم. كما يهدف هذا الحوار، الذي له بعدٌ وقائيٌ مهم، إلى ضمان احترام هذه المبادئ. ولن يُغفل مكافحة الفساد والهجرة السرية والاتجار بالبشر.

٣،٤ مشاركة المجتمع المدني

١٨. يدعم الاتحاد الأوروبي مشاركةً واسعةً لجميع الشركاء في عملية تنمية البلدان ويشجع كل قطاعات المجتمع على المشاركة فيها. ويلعب المجتمع المدني، لا سيما اللاعبون الاقتصاديون والاجتماعيون كالمنظمات النقابية ومنظمات أرباب العمل والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية وغيرها من اللاعبين غير الحكوميين في البلدان الشريكة، على وجه الخصوص، دوراً أساسياً كمروجين للديموقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وسوف يكثف الاتحاد الأوروبي دعمه لتنمية قدرات اللاعبين غير الحكوميين لتعزيز مشاركتهم في عملية التنمية وتعزيز الحوار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وسيؤخذ الدور المهم الذي يلعبه

٣. القيم المشتركة

١٣. إن الشراكة والحوار بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة سيساعدان على نشوء قيم مشتركة كاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والسلام والديموقراطية والحكم الصالح والمساواة بين الرجال والنساء ودولة القانون والتضامن والعدل. وإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بالتعددية الإيجابية التي تكون فيها جميعُ أمم الأرض مسؤولةً مسؤولةً مشتركة عن التنمية.

٤. المبادئ المشتركة

١،٤ تحمل المسؤولية والشراكة

١٤. إن الاتحاد الأوروبي ملتزمٌ بمبدأ إسهام البلدان الشريكة باستراتيجيات وبرامج تنمية. أما البلدان النامية فمسؤوليتها الرئيسية هي خلق بيئة وطنية مواتية لتعبئة مواردها الخاصة، لا سيما باتباع سياسات مترابطة وفعالة. سوف يسمح هذان المبدأان بتوفير مساعدةٍ كافية لتلبية الاحتياجات النوعية للبلدان المستفيدة.

١٥. يتشاطر الاتحاد الأوروبي والدول النامية المسؤولية والالتزام بالمساءلة عن جهودهم المشتركة في إطار الشراكة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي دعم استراتيجيات مكافحة الفقر، والتنمية والإصلاح في البلدان الشريكة المتجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف يتماشى في هذا الاتجاه مع نظمها وإجراءاتها. وإن مؤشرات التقدم والتقييم المنتظم للمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي أمورٌ لا بد منها لتوجيه هذه المساعدة بشكل أفضل.

الموارد الطبيعية (كالغابات والمياه والموارد البحرية والتربة)) لضمان أسباب العيش في الريف، والاستثمار في خلق الثروة (مع التركيز على مسائل من قبيل روح المغامرة التجارية وإيجاد فرص العمل، وتوفير القروض، وحقوق التملك، والبنية التحتية). كما أن تمكين النساء للوصول إلى الاستقلال الاقتصادي هو مفتاح أي شكل من أشكال التنمية، ويجب أن يكون الكفاح لتأمين المساواة بين الجنسين في صميم كل الاستراتيجيات السياسية.

١٢. يفترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاستئصال الفقر في سياق التنمية المستدامة تنفيذ كثير من الأنشطة الإنمائية بدءاً من الحكم الديمقراطي إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مروراً بتجنب النزاعات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتساوي فرص الوصول إلى الخدمات العامة والتعليم والثقافة والصحة - لا سيما الصحة الجنسية الإنجابية وما يرتبط بها من حقوق (كما حددها أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة) -، ولا ننسى البيئة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي المحابي للفقراء، والتجارة والتنمية، والهجرة والتنمية، والأمن الغذائي، وحقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين وتعزيز التماسك الاجتماعي والعمل اللائق.

٩. نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الترابط فيما بين السياسات الإنمائية، وذلك بضمان أن يأخذ الاتحاد الأوروبي في حسبانته أهداف التعاون الإنمائي في جميع ما ينفذ من سياسات يحتمل أن تؤثر على البلدان النامية، وأن تدعم هذه السياسات أهداف التنمية.

١٠. ستستمر المساعدة الإنمائية لدعم الفقراء في جميع البلدان النامية، لا سيما البلدان ذات الدخل الضعيف (LICs) والمتوسط (MICs). وسيستمر الاتحاد الأوروبي في منح الأولوية لمساعدة البلدان الأقل نمواً (LDCs) والبلدان الأدنى دخلاً (LICs) لتحقيق تنمية عالمية أكثر توازناً مع إدراك أهمية تركيز برامج المساعدة لكل دولة عضو في المجالات والأقاليم التي يكون لها فيها ميزات نسبية أو حيث يمكنها إضافة أكبر قيمة ممكنة في مجال مكافحة الفقر.

٢. الجوانب متعددة الأبعاد لاستئصال الفقر

١١. يشمل الفقر كل المجالات التي يزوق فيها الناس، ذكوراً وإناثاً، معاناة الحرمان ويُعتبرون معطلي القدرات في مختلف المجتمعات والسياقات. وهو بطبيعته يحرم الناس من حقوقهم الاقتصادية والإنسانية والسياسية والثقافية-الاجتماعية ويسلبهم القدرة على حماية أنفسهم. ويرتبط الفقر بقدرة الإنسان على الاستهلاك، وبالأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وقدرة الفرد على جعل الآخرين يحترمون حقوقه، وقدرته على إسماع صوته، والعيش بأمان - لا سيما الناس الأكثر فقراً -، وصون الكرامة، والعمل اللائق. وبالتالي، لا أمل في نجاح مكافحة الفقر ما لم تُعط أهمية متساوية للاستثمار في البشر (أولاً وقبل كل شيء، الصحة والتعليم والإيدز وحماية

١. الأهداف المشتركة

٥. الهدف الأسمى – الذي يهيمن على الأهداف الأخرى – للتعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي هو استئصال الفقر في سياق التنمية المستدامة، مع السعي بصفة خاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦. الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية هي تقليص الفقر المدقع والمجاعة، وضمان تعليم ابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، واستقلالية النساء، وخفض نسبة الوفيات بين الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة الإيدز/السيدا والملاريا وغيرها من الأمراض، وضمان بيئة مستدامة، وإقامة شراكة عالمية للتنمية.

٧. نؤكد من جديد على أن التنمية تشكل بحد ذاتها هدفاً أساسياً وأن مفهوم التنمية المستدامة يشمل الحكم الصالح وحقوق الإنسان وكذلك الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية البيئية.

٨. الاتحاد الأوروبي عازمٌ على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، وكذلك أهداف التنمية المتفق عليها في المؤتمرات والقمة المهمة للأمم المتحدة.^(٥)

(٥) عمل ميرمج تبنته مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان والسكان والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين، وأعيد التأكيد عليها في: إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠)، مونتريري (٢٠٠٢)، ومؤتمر التنمية المستدامة بحوهانسبرغ (٢٠٠٢)، وقمة مراجعة الألفية (٢٠٠٥).

الرؤية الإنمائية للاتحاد الأوروبي

يحدد الجزء الأول من هذا المستند الأهداف والمبادئ المشتركة للتعاون الإنمائي. ويعيد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي باستئصال الفقر، وحرصه على أن يكون لاعباً أساسياً بين اللاعبين في هذا المجال، والتزامه بتقديم مساعدة أكبر وأفضل وتعزيز ترابط السياسات الإنمائية. وسوف يوجه هذا الجزء، بروحية تكاملية، أنشطة الجماعة والدول الأعضاء في مجال التعاون الإنمائي في الدول النامية كافة.^(٤)

(٤) يقصد بالأنشطة في مجال التعاون الإنمائي، المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) على نحو ما تحددها لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

أما الجزء الثاني منه، فيعرض لسياسة الجماعة الأوروبية في مجال التنمية كدليل لتطبيق هذه الرؤية على مستوى الجماعة ويحدد الأولويات الدقيقة للخطوات الملموسة على هذا المستوى.

٤. يحظى "الإجماع الأوروبي حول التنمية" بموافقة كل من المجلس، وممثلي حكومات الدول الأعضاء المجتمعين تحت قبته، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي.

٢. إن التعاون الإنمائي مجال عمل مشترك بين الجماعة الأوروبية (٣) والدول الأعضاء. وإن سياسة الجماعة في مجال التعاون الإنمائي تتم سياسات الدول الأعضاء في هذا المجال. وتقع على عاتق البلدان النامية مسؤولية أساسية عن تنميتها الذاتية. لكنّ الدول المتقدمة هي أيضاً مسؤولة. فالاتحاد الأوروبي، سواءً على مستوى الدول الأعضاء ومستوى الجماعة، مصمّم بقوة على تحمل مسؤولياته. وإنّ الاتحاد الأوروبي، كمجموعة دول متعاونة، محرك رئيس للتغيير الإيجابي. فهو يقدم أكثر من نصف المساعدة العالمية وهو ملتزم بزيادة هذه المساعدة، إلى جانب تحسين نوعيتها وكفاءتها. كما أن الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي وتجاري للبلدان النامية، يقدم لها مزايا تجارية خاصة، لأقلها نماءً (LDC) على وجه الخصوص.

٣. إنّ الدول الأعضاء والجماعة ملتزمة التزاماً متساوياً بالمبادئ والقيم الأساسية وأهداف التنمية المتفق عليها على المستوى متعدد الأطراف. ويجب أن تسمح مساعي التنسيق والتوفيق على هذا المستوى بتحسين فعالية المساعدة. لهذه الغاية، وبناءً على ما أحرز من تقدم في السنوات الأخيرة، يوفر "الإجماع الأوروبي حول التنمية" لأول مرة رؤيةً مشتركة توجه عمل الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون الإنمائي، سواءً على مستوى الدول الأعضاء ومستوى الجماعة. وقد شكلت هذه الرؤية المشتركة موضوعَ الجزء الأول من هذا البيان،

(٣) يستند التعاون الإنمائي للجماعة إلى المواد ١٧٧ إلى ١٨١ من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية.

الإجماع الأوروبي حول التنمية

تحدي التنمية

١. يشكل استئصال الفقر والتنمية المستدامة، اليوم أكثر من أي يوم مضى، هدفين هاميين. فالعالم الذي نحاول استئصال الفقر منه بات أكثر فأكثر تعولماً واعتماداً بعضه على بعض. وقد أوجد هذا الوضع فرصاً جديدة، لكنه طرح كذلك تحدياتٍ جديدة.

فمكافحة الفقر في العالم ليست واجباً أخلاقياً فحسب: فهي تسهم كذلك في بناء عالم أكثر استقراراً وسلاماً ورفاهةً وعدلاً، تعتمد فيه البلدان، غنيهاً وفقيرها، على بعضها البعض. في هكذا عالم، لن يكونَ في وسعنا أن نقبلَ بموت ١٢٠٠ طفل في كل ساعة بسبب الفقر، ولا أن نقفَ متفرجين أمام مليار إنسان يكافحون للبقاء بأقل من دولار في اليوم، أو أمام أمراض الإيدز/السيدا والسل والملاريا تحصد أرواح أكثر من ستة ملايين نسمة في السنة. فسياسة التنمية جزءٌ جوهري من علاقات الاتحاد الأوروبي (١) مع مجموع البلدان النامية. (٢)

(١) يضم الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء والجماعة الأوروبية.

(٢) البلدان النامية هي جميع البلدان المدرجة في لائحة البلدان الحاصلة على المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، المنتظر إقرارها من مديريةية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD/DAC في أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

البيان المشترك للمجلس
وممثلي حكومات الدول الأعضاء
المجتمعين تحت قبته،
والبرلمان الأوروبي،
والمفوضية الأوروبية،
حول السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي،
بعنوان "الإجماع الأوروبي".

(2006/C 46/01)

الإجماع الأوروبي حول التنمية
تحدي التنمية

الجزء الأول: الرؤية الإنمائية للاتحاد الأوروبي

١. الأهداف المشتركة
 ٢. الجوانب متعددة الأبعاد لاستئصال الفقر
 ٣. القيم المشتركة
 ٤. المبادئ المشتركة
 - ٤,٤ تحمّل المسؤولية والشراكة
 - ٤,٤ حوار سياسي معمق
 - ٤,٤ مشاركة المجتمع المدني
 - ٤,٤ المساواة بين الجنسين
 - ٤,٤ تدارك هشاشة الدولة
 ٥. تقديم مساعدة أكبر وأفضل
 - ٥,١ زيادة الموارد المالية
 - ٥,٢ مساعدة أكثر فعالية
 - ٥,٣ التنسيق والتكامل
 ٦. ترابط السياسات الإنمائية
 ٧. التنمية: إسهام في مواجهة التحديات العالمية
- الجزء الثاني: السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية**
١. الدور الخاص والمزايا النسبية للجماعة
 ٢. نهج مختلف باختلاف السياقات والاحتياجات
 - ٢,١ الاختلاف في تنفيذ التعاون الإنمائي
 - ٢,٢ معايير شفافة لتخصيص الموارد
 ٣. تلبية احتياجات البلدان الشريكة
 - ٣,١ مبدأ التركيز مع المحافظة على المرونة
 - ٣,٢ مجالات عمل الجماعة
 - ٣,٣ تعزيز النهج النظامي التكاملي [mainstreaming]
 - ٣,٤ دعم المبادرات والصناديق الدولية
 - ٣,٥ ترابط السياسات الإنمائية
 ٤. طرق متعددة لتقديم المساعدة حسب الحاجة والأداء
 ٥. تقرير تقدم الإصلاحات الإدارية
 ٦. المتابعة والتقييم

تلك هي قصة توصلنا معاً إلى هذا البيان. أما مغزاه فهو تأكيد واضح جلي أن الاتحاد الأوروبي موحد في مكافحة الفقر في العالم وأنه لم يتخل عن السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل على العكس من ذلك تماماً!

تلك هي أوروبا التي أومن بها، وأفخر بها، وأنتمي إليها. فأتمنى أن تشاركوني، كأوروبيين، هذه الرؤية، وأدعو شركاءنا في البلدان النامية إلى مواصلة هذا المسعى المشترك لمصلحة الجميع.

أتى هذا النجاح نتيجة عملية طويلة وكثيفة ومعقدة، اشتملت على مشاوراتٍ واسعة مع المجتمع المدني ومناقشاتٍ مثمرة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم. وكان النقاش الذي شاركت فيه لجنة التنمية في البرلمان الأوروبي غنياً وحيوياً جداً، وأسهم نص القرار البرلماني في تحسين البيان إلى حدٍ كبير.

لقد أظهرت هذه النقاشات مدى اهتمام المؤسسات الأوروبية والمجتمع المدني الأوروبي للتعاون في مجال التنمية. ولقد أفضى النقاش، الذي جرى تحت شعار الأصالة والمشاركة، إلى بيانٍ جديد هو بالفعل ثمرة إجماع. إنه حصيلة خطواتٍ صغيرة لكل واحدٍ منا شكّلت خطوةً كبيرة لأوروبا والبلدان النامية على وجه الخصوص.

بصفتي مفوضاً أوروبياً مكلفاً بالتنمية والمساعدة الإنسانية، كانت أولويتي السياسية الأولى سنة ٢٠٠٥ العمل على تبني بيان جديد للسياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي. ولقد تخطت النتيجة توقعاتي من حيث المحتوى والعملية. إذ شكّل هذا البيان حقاً بداية نموذج جديد.

فلأول مرة منذ خمسين عاماً من التعاون في مجال التنمية، يعرف البيان على مستوى الاتحاد القيم والمبادئ والأهداف والوسائل المشتركة لاستئصال الفقر. ويلزم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء في هذه الجماعة، لا بصفتهم أعضاء في المجلس الأوروبي فحسب، بل كمانحين على المستوى ثنائي الجانب. فبهذا البيان يرسل الاتحاد رسالة واضحة قوية، تؤكد عزمه على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر في العالم، يشهد على ذلك توقيع رئيس المفوضية الأوروبية، خوسيه مانويل بوروزو، ورئيس البرلمان الأوروبي، جوزيب بوريل إي فونتيل، ورئيس المجلس الأوروبي، طوني بلير، في ٢٠ ديسمبر / كانون أول ٢٠٠٥، وثيقة الإجماع الأوروبي حول التنمية. لقد صارت لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية الآن رؤية واحدة لسياسة إنمائية أكثر فعالية وأكثر تنسيقاً.



لوي ميشيل

المفوض الأوروبي

للتنمية والمساعدة الإنسانية

الإجماع الأوروبي

حول التنمية

نشرت هذا الكراس بالإنجليزية والفرنسية والهولندية
المديرية العامة للتنمية في المفوضية الأوروبية

ثمة معلومات جمة أخرى عن الاتحاد الأوروبي متاحة في الإنترنت عبر مخدم
(<http://europa.eu/>).

اللوكسمبورغ: مكتب المنشورات الرسمية للجماعة الأوروبية، 2006.

ISBN: 92-79-01255-X

© الجماعة الأوروبية، 2006
يمكن إعادة إنتاج هذا الكراس شرط الإشارة إلى المصدر.

طبع ببليجكا، في يونيو/حزيران 2006



التنمية

الإجماع الأوروبي حول التنمية



لوي ميشيل
المفوض الأوروبي
للتنمية والمساعدة الإنسانية